



INNOVATION  
FOR CHANGE  
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA



SIMSIM  
PARTICIPATION  
CITOYENNE

مسابقة صحافة

البيانات المفتوحة

البيانات المفتوحة في خدمة قضايا الفضاء المدني  
**Open Data Journalism Competition.**



INNOVATION  
FOR CHANGE  
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA



SIMSIM  
PARTICIPATION  
CITOYENNE

مسابقة صحافة

البيانات المفتوحة

البيانات المفتوحة في خدمة قضايا الفضاء المدني  
Open Data Journalism Competition.

**الفائزة بالمرتبة الأولى:**

آسية العمراني

**الموضوع:**

أول قانون إطار حول المناصفة والمساواة ..  
هل ينجح المجتمع المدني في تعبيد الطريق  
نحو المساواة الكاملة؟

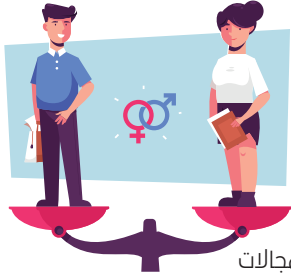
# أول قانون إطار حول المناصفة والمساواة.. هل ينجح المجتمع المدني في تعبيد الطريق نحو المساواة الكاملة؟

## أسية العمراني

"هو أول قانون إطار من نوعه يبرز من رحم المجتمع المدني في إطار آليات الديمقراطية التشاركية، تقول أمينة التوبالي عضوة ائتلاف "المناصفة دابا"، في تصريح لجمعية سمسسم-مشاركة مواطنة، في تعليق لها على مسودة القانون الإطار الذي أعده الائتلاف المدني حول المناصفة والمساواة، بعد تقديم عريضة تم تقديمها إلى مجلس النواب ثم قبولها قبل سنة.

وبحسب ما ورد في مسودة هذه المبادرة التشريعية المدنية، فإن القانون الإطار هذا يروم تحديد المبادئ والأهداف الأساسية لعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في مجال حماية حقوق النساء وتفعيل المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء في مختلف المجالات والقطاعات.

كما تنص فصول القانون الإطار على ضرورة محاربة كافة أشكال الهشاشة خاصة ضد المرأة وحمايتها من العنف والتمييز، مع التأكيد على ضرورة تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات الواردة في الدستور والاتفاقيات الدولية، انطلاقاً من منطوق الفصل التاسع عشر.



## مضامين مقترح أول قانون إطار حول المناصفة والمساواة بين الجنسين



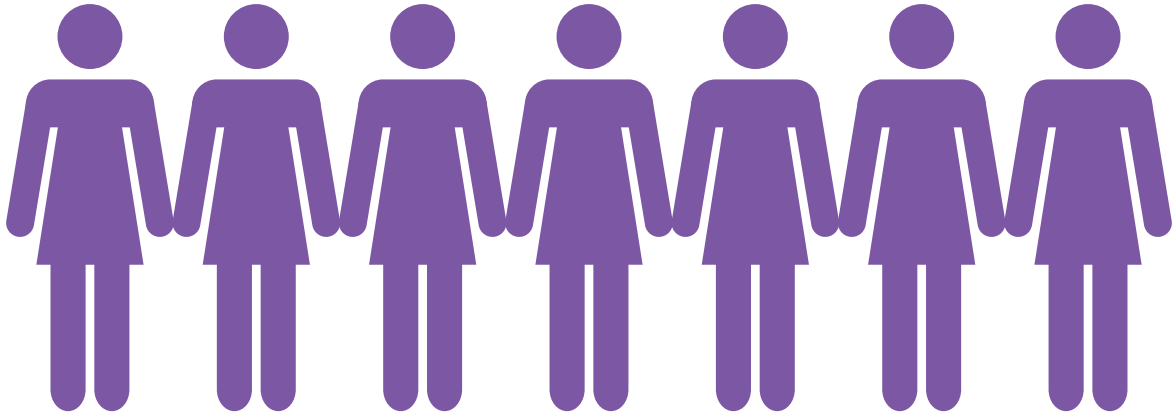
أول قانون إطار يبرز من رحم المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، تلامس موادها كل المجالات والقطاعات التي يفترض أن تتحقق فيها مناهضة فعلية بين النساء والرجال دون تمييز هو مشروع جاء ليذكر الجهات المعنية بضرورة ملاءمة كل القوانين مع الدستور لاسيما الفصل ١٩ الذي أكد على تحقيق المناصفة والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود آلية قانونية من شأنها مكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء

<b>04</b>	<b>03</b>	<b>02</b>	<b>01</b>
<b>التمكين الاقتصادي ومحاربة كل أشكال العنف والهشاشة</b>	<b>وسائل الإعلام والاتصال</b>	<b>السياسات العمومية</b>	<b>الشغل والحياة المهنية</b>
المادة 24 يجب على المقاولات والهيئات الخاضعة للقانون الخاص العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة من أجل تحقيق المساواة والمناصفة، لاسيما مشاركة النساء في الهيئات التداولية داخلها.	المادة 23 تسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الوطني للمناصفة على منع كل أشكال التمييز ضد المرأة ويحرمان على أن تكون البرامج والمواد الموجهة للجمهور تحترم التعددية وعدم التمييز لاسيما ضد النساء.	المادة 18 يعتبر إدراج المساواة والمناصفة في السياسات العمومية أولوية وطنية ومسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمقاولات العمومية. لهذه الغاية يتعين على كل واحد من تلك الهيئات أن يساهم كل فيما يخصه في تحقيق هدف المساواة والمناصفة المنصوص عليهما دستوريا	المادة 15 تشمل المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء في علاقات الشغل المساواة الأجرية في حالة تساوي قيمة الشغل، والعمل على إنهاء كل مظاهر التمييز بين الرجال والنساء المتمثلة في مدونة الشغل

تقول التوبالبي إن مواد مسودة القانون الإطار تلامس كل المجالات والقطاعات التي يفترض أن تتحقق فيها المناصفة الفعلية بين النساء والرجال دون تمييز، موضحة أنه أول مشروع قانون في المغرب يذكر الجهات المعنية بضرورة ملاءمة كل القوانين مع الدستور لاسيما الفصل 19 الذي أكد على تحقيق المناصفة والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود آلية قانونية من شأنها مكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء.



## النساء يتحملن 23% من مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية



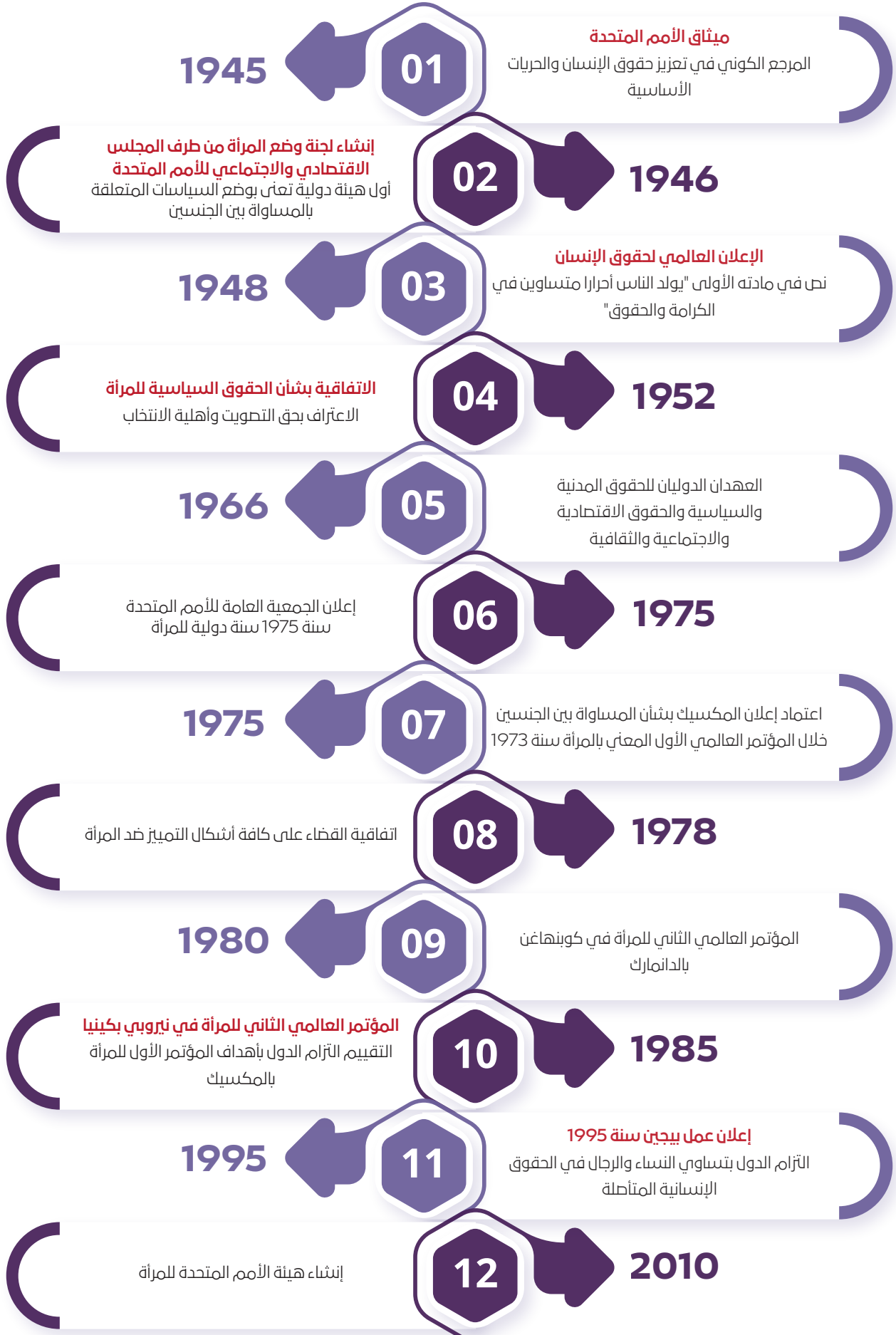
نسبة تحمل النساء لمناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية بلغت 23.5 في المائة. 22,3 في المائة من الـ 10 ملايين و772 ألف شخص نشط في المغرب هن نساء

المصدر : مذكرة للمندوبية حول وضعية المرأة في سوق الشغل سنة 2022

بالنسبة إلى الفاعلة المدنية، فإنه من الضروري اليوم التفاعل مع هذه الإرادة الدستورية لتتماشى مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء التي وقع عليها المغرب، دون إغفال المرجعيات الوطنية التي يجب أن يكون لها أيضا اعتبار فيما يتعلق بتحقيق المناصفة والمساواة من أهمها العديد من الرسائل والتوجيهات والخطب الملكية التي تحث على تكريس ثقافة المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات.

وتستحضر مسودة القانون الإطار الأهمية الكبرى التي تحظى بها مبادئ المناصفة والمساواة بين النساء والرجال في الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، لاسيما ميثاق الأمم المتحدة، للتأكيد من جديد على تنهيص الدستور المغربي على سمو المواثيق الدولية على التشريع الوطني.

## تطور المساواة بين الجنسين في المواثيق الدولية

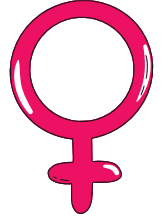


هل ينجح المجتمع المدني في تعبيد الطريق نحو المساواة الكاملة بين الجنسين؟ تجيب الفاعلة المدنية بالقول إن "معركة المساواة والمناصفة لازالت طويلة والإعلام له دور في توضيح المفاهيم وإيصال الوسائل لأن القضية النسائية كانت دائما محط هراء إيديولوجي واستغلال للحسابات السياسية الضيقة".

## حضور المرأة في النشرات الإخبارية والبرامج الإخبارية يبقى ضعيفا

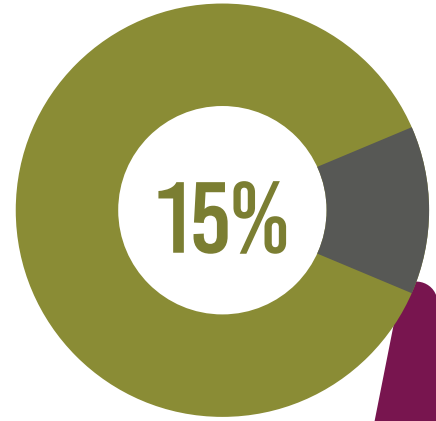
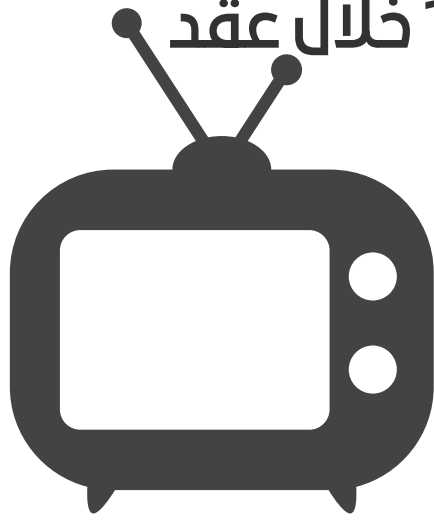
لطيفة أخرباش -

رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري



## حضور المرأة في الإعلام العمومي

لم يتجاوز 15% خلال عقد



"البيانات الفعلية للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بشأن مداخلات الشخصيات العمومية في الإذاعات والقنوات التلفزيونية، تظهر الحضور الضعيف للمرأة في النشرات الإخبارية والبرامج الإخبارية، وهو الحضور الذي تراوح على مدى عشر سنوات يناير 2010 يونيو 2020) ما بين 8% و15% من الحجم الزمني الإجمالي للمداخلات - أخرباش

خلال مشاركتها في الجلسة الافتتاحية لأشغال اللقاء الدولي المنظم يوم 22 مارس 2021 من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع "المناصفة في الحقل السياسي: ضرورة لفعالية المساواة"

Haca.ma

هذا الطرح الذي تدافع عنه التوبالي، هو ما أكدت عليه رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، لطيفة أخرباش، خلال مشاركتها في الجلسة الافتتاحية لأشغال اللقاء الدولي المنظم يوم 22 مارس 2021 من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع "المناصفة في الحقل السياسي: ضرورة لفعالية المساواة" بالقول إنه "بالنظر للإسهام المتفرد للإعلام في صناعة وتشبيث التمثيلات الثقافية المشتركة، وجب طرح إشكالية التمثيل الإعلامي المنصف للنساء في الفضاء العمومي، كقضية شأن عام ملازمة للتقدم الاجتماعي في شموليته، مع الحرص على ألا نحمل الإعلام ما لا يحتمل في قضية تعزيز التمثيلية السياسية للنساء لأنها قضية ترتفع أيضا إلى أسباب خارجة عن إرادة ومسؤولية الإعلام نفسه. فالمناصفة، كثقافة وممارسة، تبنى وترعى كذلك في فضاءات تنشئة أخرى".

بدورها نَبَّهت رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري إلى أنه "رغم التراكمات والمكتسبات المحققة يبلدنا على مستوى دعم وتعزيز حقوق النساء، بمستوياتها المختلفة، نجد أنفسنا ملزمين بإعادة طرح سؤال ملح: لماذا يظل حضور وتمثيل النساء في الفضاء العمومي ضعيفا وغير منسجم لا مع المواقع التي باتت تحتلها الكفاءات النسائية في مختلف المجالات، ولا مع الضمانات القانونية الداعمة للمنافسة، وإن كانت هذه الضمانات بدورها تظل موضوع ترافع".

في هذا السياق، أوردت المتحدثة أن قضية المرأة قضية مجتمعة تتدخل فيها الثقافة والدين والمدرسة والقانون إلى جانب الإعلام ولا ترقى المجتمعات إلا برقي نساؤها فهي "هانعة الأجيال وعليها أن تجد بيئة طبيعية لتنشئة أطفالها لأن المجتمع السليم في الطفل السليم ولا تنمية حقيقية بدون مشروع مجتمعي يسهر على إعداد النساء والرجال معا وفي كل المجالات".

## المداخل الأساسية للمساواة



القانون الإطار حول المنافسة والمساواة - ائتلاف المناصفة دابا 2023

يشار إلى أن عمل ائتلاف "المناصفة دابا" انطلق منذ سنة 2017، لتحقيق المناصفة الشاملة عبر إقرار قانون إطار للمنافسة في أفق 2030، إذ تم إعداد "كتاب أبيض" من أجل المناصفة في المجال السياسي والمؤسساتي من خلال القيام بمسح شامل للنصوص التشريعية المعنية بموضوع تمثيلية المرأة في هيئات ومؤسسات صنع القرار على المستوى الوطني والمحلي، وتقديم مقترحات تروم إدخال تعديلات عليها بما يحقق المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء.



INNOVATION  
FOR CHANGE  
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA



SIMSIM  
PARTICIPATION  
CITOYENNE

مسابقة صحافة

البيانات المفتوحة

البيانات المفتوحة في خدمة قضايا الفضاء المدني  
Open Data Journalism Competition.

الفائزة بالمرتبة الثانية:

سكينة نايت الرايس

الموضوع:

جمعيات حماية الطفولة بالمغرب ..  
جهود حثيثة تصطدم بجدار من العوائق



# جمعيات حماية الطفولة بالمغرب .. جهود حثيثة تصطدم بجدار من العوائق

سكينة نايت الرايس



سلمى فتاة في الـ14 من عمرها، تتابع دراستها في السنة الثالثة إعدادي، وتعيش في كنف أسرة فتحت لها حضنها، بعدما تخلت عنها والدتها وهي لا تزال في سنواتها الأولى.

وعن تفاصيل قصتها تقول سلمى : "لقد وجدت نفسي في مركز للرعاية الاجتماعية (في إحدى مدن جهة سوس ماسة) وأنا أبلغ من العمر سنة واحدة، عشت هناك رفقة أقراني الذين كان يحمل كل واحد منهم قصة مماثلة لقصتي وإن اختلفت التفاصيل.."، مضيئة بعينين واجمتين : "المركز كان يذكرني دائما بماضي وبواقع التخلي الذي كنت ضحية له في طفولتي الصغرى، الأمر الذي كنت أحس أنه يشكل عائقا لاندماجي داخل المجتمع".

وتشير ذات المتحدثة إلى أن تبني مؤسسة أمل لحماية الطفولة ملفها كان نقطة داسمة في حياتها، فقد تمكنت من الالتحاق بإحدى أسر الاستقبال، ومن تم بدأت تلمس تغيرا إيجابيا في نفسها يوم بعد آخر، وسنة بعد أخرى، وفق تعبيرها.

اليوم تعيش سلمى رفقة إخوتها ووالديها اللذين يغمرانها بالدفء والحنان، كما أنها تذهب إلى المدرسة مثل جميع أقرانها وتتمتع بحقوقها كافة، حسب ما أكدته في شهادتها.

## أرقام في ارتفاع

تعد سلمى واحدة من آلاف الأطفال الذين يتم التخلي عنهم سنويا لظروف مختلفة، حيث يشير تقرير رئاسة النيابة العامة برسم سنة 2021 (صادر في يناير 2023) إلى أن عدد الأطفال الذين تم العثور عليهم خلال هذه السنة هو 531، ضمنهم 417 من الذكور و 114 من الإناث. ويضاف هذا العدد إلى 2656 طفلا آخرين تم التخلي عنهم تلقائيا، 830 منهم ذكور فيما يقدر عدد الإناث بـ 1826. وإلى جانب ذلك، يطالعنا التقرير عن أرقام أخرى لأطفال مهملين بشكل مؤقت، تم إيداع 660 منهم لدى المؤسسات، مقابل 803 أودعوا لدى الأشخاص.

### عدد الأطفال المتخلي عنهم في المغرب سنة 2021

عدد الأطفال الذين تم التخلي عنهم تلقائيا



830



1826

عدد الأطفال الذين تم العثور عليهم



417



114

المجموع =



1247



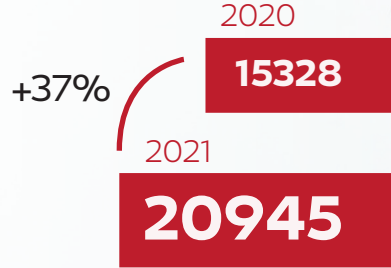
1940

المصدر: تقرير رئاسة النيابة العامة 2021

عدد الأطفال المتخلي عنهم في المغرب سنة 2021 وتعتبر النيابة العامة من بين المؤسسات التي تعنى بحماية الأطفال على اختلاف أوضاعهم، حيث استقبلت خلايا التكفل التابعة لها سنة 2021 ما مجموعه 20945 طفلا، 593 منهم في وضعية صعبة، مسجلة بذلك ارتفاعا مهما مقارنة مع سنة 2020 التي استقبلت فيها 15328 طفلا، بنسبة 37 في المائة.

وبالنظر للعدد المتزايد لهؤلاء الأطفال، تحاول جمعيات المجتمع المدني بدورها الانخراط في الجهود المبذولة من أجل حمايتهم ومساعدتهم على تجاوز الظروف القاسية المحيطة بهم، حيث تعد مؤسسة أمان لحماية الطفولة واحدة من هذه الجمعيات التي تنشط على صعيد جهة سوس ماسة.

## عدد الأطفال الذين استقبلتهم خلايا التكفل التابعة للنيابة العامة محاكم المملكة



المصدر: تقرير رئاسة النيابة العامة 2021

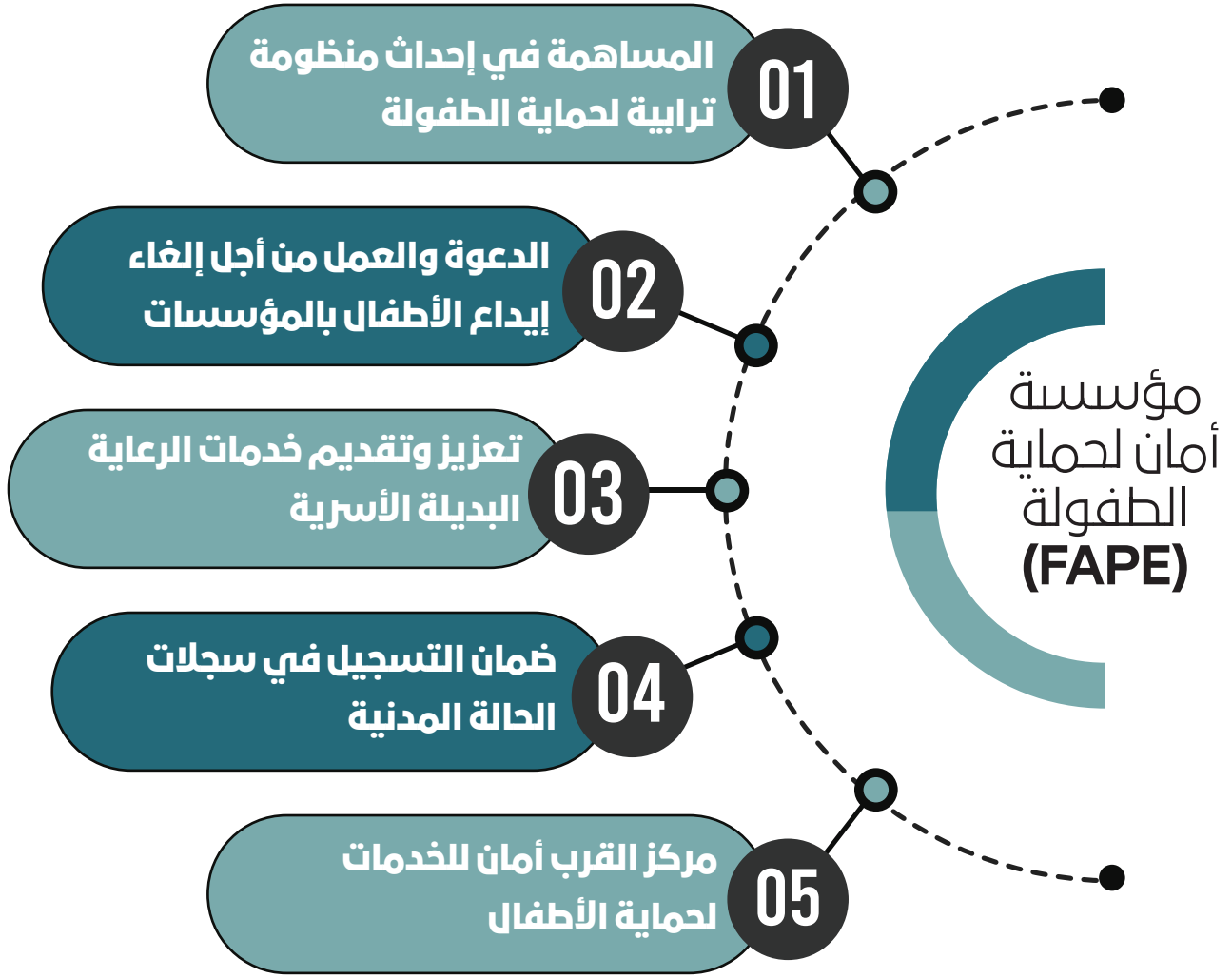
ارتفاع عدد الأطفال الذين استقبلتهم خلايا التكفل بمحاكم المملكة ما بين سنتي 2020 و 2021

### جهود جمعية لحماية الطفولة بالمغرب

أنشئت مؤسسة أمان لحماية الطفولة سنة 2014 بمدينة تارودانت بمبادرة من فاعلين حقوقيين ذوي التجربة في مجال حماية الطفولة، وذلك بهدف خلق بيئة آمنة وحامية لجميع أطفال المغرب.

وحسب ما طرح به عبد الله السوسي، رئيس مؤسسة أمان لحماية الطفولة، فإن عمل هذه الجمعية غير الربحية يتم عبر خمسة محاور رئيسية، تشمل المساهمة في إحداث منظومة ترابية لحماية الطفولة، والدعوة والعمل من أجل التغييرات الهيكلية والفردية اللازمة لإلغاء إيداع الأطفال بالمؤسسات، وتعزيز وتقديم خدمات الرعاية البديلة الأسرية (نظام أسر الاستقبال نموذجاً)، وضمان التسجيل في سجلات الحالة المدنية باعتبار ذلك حقاً أساسياً لكل مواطن مغربي، فضلاً عن تقديم نموذج لمركز قرب للخدمات لحماية الأطفال من خلال خدمات وممارسات مركز أمان.

وأشار السوسي إلى أن مؤسسة أمان لحماية الطفولة تقدم للأطفال الذين يتوافدون عليها خدمات متنوعة، في إطار المحاور سالفة الذكر، من بينها التكفل ودعم الولوج للتعليم والصحة وتوفير التكوينات المناسبة لكل حالة، فضلاً عن المساعدة الاجتماعية والقانونية (بالنسبة للأطفال ضحايا العنف أو غير المسجلين في الحالة المدنية).

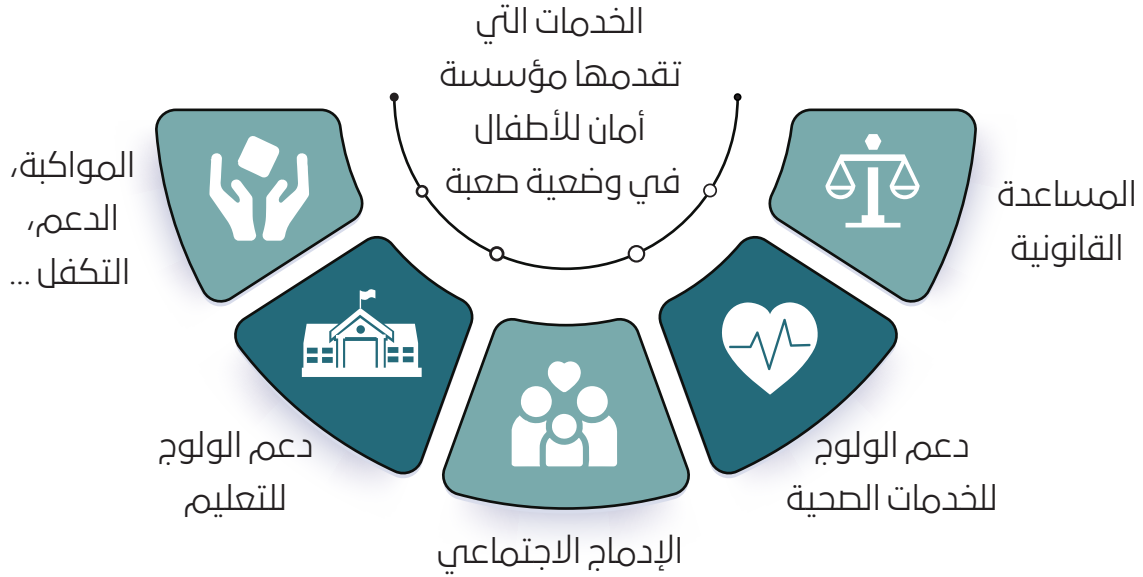


المصدر: مؤسسة أمان لحماية الطفولة

مؤسسة أمان لحماية الطفولة: محاور الاشتغال

وإلى جانب ذلك، تشتغل ذات المؤسسة، حسب رئيسها، على التوعية والتحسيس بقضايا الأطفال والانتهاكات التي يتعرضون لها جراء التخلي عنهم، وذلك من خلال عقد لقاءات مع الأمهات في وضعية صعبة ومع جمعيات الآباء، فضلا عن تنظيم حملات رقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وموازاة مع ذلك، تعمل ذات المؤسسة على تعبئة مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال حماية الطفولة بالمغرب، ومن بينهم الأطر التربوية والإدارية في المؤسسات التعليمية، باعتبارهم الأكثر احتكاكا بالأطفال، وكذا المساعدين الاجتماعيين وقضاة الأحداث، حيث يتم إشراكهم في دورات تكوينية وورشات تفاعلية.



المصدر : مؤسسة أمان لحماية الطفولة

مؤسسة أمان لحماية الطفولة : الخدمات المقدمة للأطفال في وضعية صعبة

## عوائق وتحديات

رغم الجهود التي تبذلها الجمعيات الفاعلة في مجال حماية الطفولة بالمغرب، إلا أن تحقيقها للأهداف التي تطمح إليها تقابله مجموعة من العوائق والتحديات.

في هذا الصدد، يري مبارك أوتشاراف، عضو الشبكة الجهوية للنهوض بحقوق الطفل بجهة سوس ماسة بأن الجمعيات التي تعنى بحماية الطفولة تواجه مشاكل ذاتية وأخرى موضوعية، وهو الأمر الذي يُلقي بظلاله على مدى قدرتها على تحقيق المهام الموكولة إليها.

وحسب أوتشاراف، فإن أغلب الجمعيات بجهة سوس ماسة تعاني من ضعف الموارد البشرية، وذلك نظرا للمشاكل المادية التي تتخطب فيها، والتي تجعل استدامة الكفاءات البشرية رهينا باستدامة الموارد المالية.

وفي سياق متصل، سجل عضو الشبكة التي تضم أزيد من 30 جمعية فاعلة في مجال حماية الطفولة، أن الجمعيات لا تتوفر على موارد مالية كافية، وهو الأمر الذي يعيق وضع برامج دقيقة فيما يتعلق بمجالات عملها.

وتوقف ذات المتحدث عند ضعف الأرسنة القانونية ذات الصلة بالمجال الجمعوي بالمغرب، خاصة ما يتعلق بقانون التطوع، مضيفاً أن "الدولة لا تعترف بالجمعيات كمؤسسات تقدم منفعة عامة، رغم الدور الكبير الذي تلعبه في التأطير المجتمعي"، وفق تعبيره.

وخلص عضو الشبكة إلى أن الجمعيات المذكورة تعيش حالة "مدّ وجزر"، لكنها على الرغم من ذلك تحاول تجاوز الصعوبات التي تعيق عملها من خلال توفير موارد ذاتية والانفتاح على الشراكات داخليا وخارجيا، فضلا عن اهتمامها بتكوين وتأهيل العنصر البشري وجعل ذلك في طلب أولوياتها.



INNOVATION  
FOR CHANGE  
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA



SIMSIM  
PARTICIPATION  
CITOYENNE

مسابقة صحافة

البيانات المفتوحة

البيانات المفتوحة في خدمة قضايا الفضاء المدني

Open Data Journalism Competition.

**الفائز بالمرتبة الثالثة:**

محسن بالقسم

**الموضوع:**

نساء ضحايا العنف الرقمي ..  
يعانين في صمت تحت وطأة الابتزاز

# نساء ضحايا العنف الرقمي.. يعانين في همت تحت وطأة الابتزاز

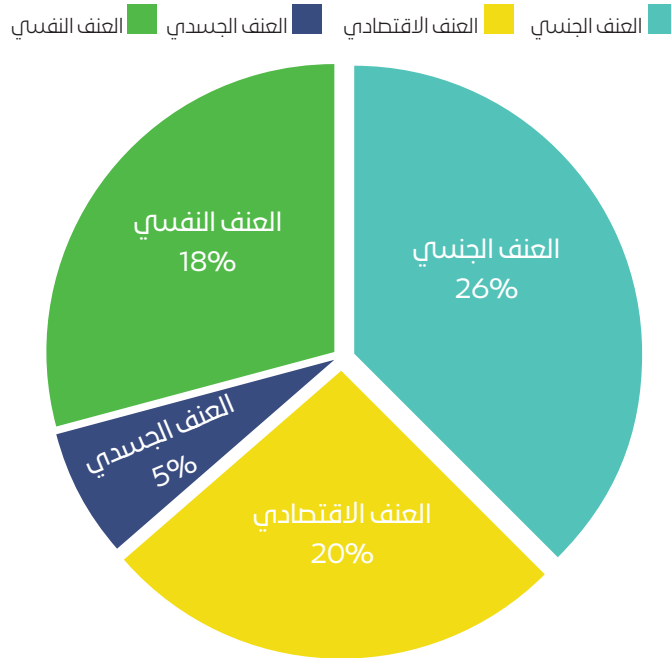
## محسن بالقسم

بالرغم من إقرار المغرب قانونا يجرم كافة أشكال العنف ضد المرأة ويوفر الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف، دخل حيز التنفيذ في شتنبر 2018، إلا أن المندوبية السامية للتخطيط كشفت تعرض ما يناهز 1.5 مليون امرأة مغربية تعرضت لـ"عنف رقمي"، سواء بواسطة رسائل إلكترونية أو من خلال مكالمات هاتفية ورسائل نصية.

وأوضحت المندوبية السامية للتخطيط في أرقام قدمتها بمناسبة اليوم العالمي لحقوق النساء، أن استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات ساهم في ارتفاع العنف ضد النساء بجميع أشكاله، بنسبة بلغت 19 بالمائة.

كما كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه أنجز دراسة شملت 180 حكما قضائيا يتعلق بقضايا العنف ضد النساء، مسجلا أن العنف الرقمي ضد النساء يتصدر قائمة أشكال العنف التي تتعرض لها النساء بنسبة 31 في المائة، يتبعه العنف الجنسي بـ26 في المائة، ثم العنف الاقتصادي بـ20 في المائة، والعنف النفسي بـ18 في المائة، ثم العنف الجسدي بـ5 في المائة.

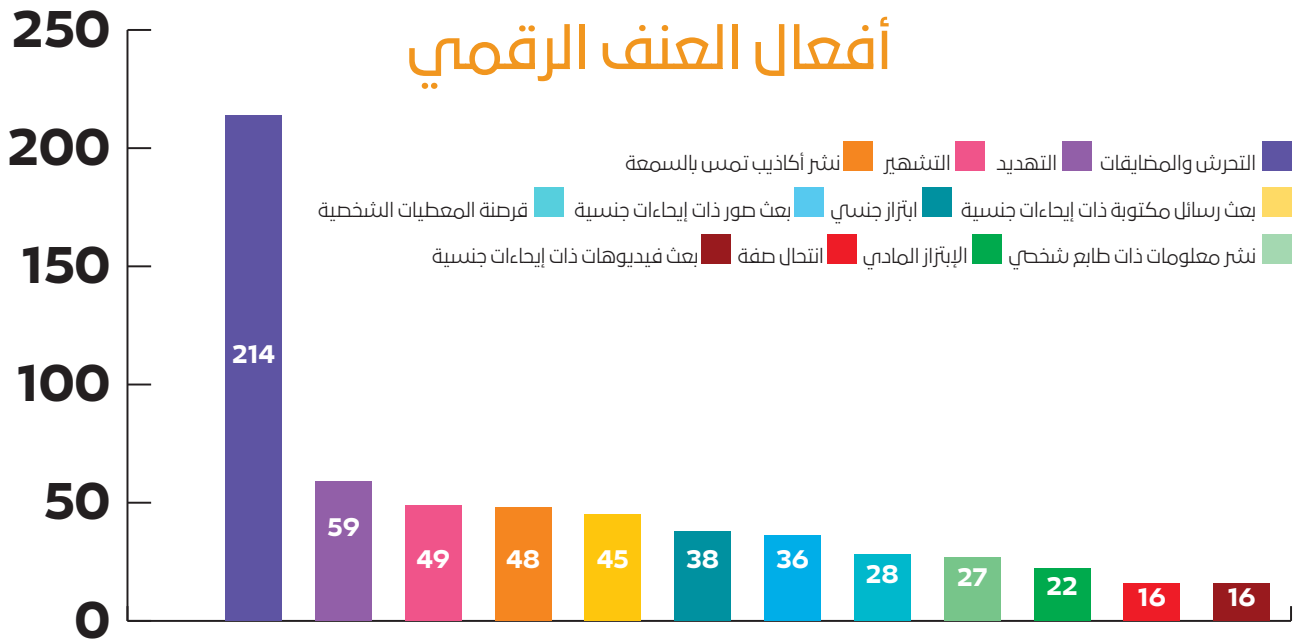
## أنواع العنف ضد النساء



## العنف ضد النساء من الفضاء الواقعي إلى العالم الافتراضي

يمكن توصيف العنف الممارس ضد النساء في العالم الافتراضي حسب سعيد بنيس أستاذ علم الاجتماع بجامعة محمد الخامس بالرباط والمتخصص في الإعلام والظواهر الاجتماعية، بكونه امتداد للعنف الممارس في العالم الواقعي، وأنه مكتسب من الوسط الاجتماعي على اعتبار أن العنف ضد المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي يتجسد في ثلاثة مظهرات أولها التنميط والسب والشتم المبني على لغة انفعالية قائمة على التنافر والعداء، ثانيها الدعوة إلى الكراهية من خلال خطاب

هدامي يرتكز على التمييز السلبي ضد المرأة وثالثها يتجلى في منسوب مرتفع لحقل دلالي حيواني قدحي ينهل من التحريض المجتمعي ومن الإقصاء الجنسي. ويرجع السوسيوولوجي بنيس، أنه من الأسباب المباشرة لتفشي خطاب العنف ضد النساء في الأنترنت إلى اضمحلال مقومات العيش المشترك، وتطلب التمثلات الاجتماعية، إضافة إلى توغل فويا المساواة بين الجنسين في المجتمع، وعدم استيعاب مسارات المواطنة المتساوية. كما دعا بنيس إلى اعتبار الفضاء الافتراضي فضاء عامًا تسري عليه القوانين والتدابير نفسها المتخذة فيما يتعلق بالفضاء العام الواقعي، بحيث يصبح العنف الرقمي متساويا قانونا مع العنف الواقعي. إذا كانت تسمية النساء اللائي يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي ناجية من العنف، فلأسف الشديد، لا يمكن تسمية النساء ضحايا العنف الرقمي بذلك؛ لأن هذا العنف يشبه القاتل المتسلسل الذي يطاردهن طوال حياتهن، بل يتجاوز ذلك عابرا لحدود العالم الواقعي، وفي كل مرة يطور أساليب جديدة

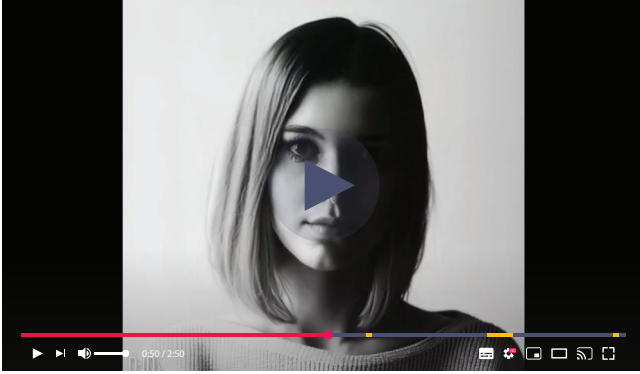


### من مشروع زواج إلى تدمير نهائي توقفت الحياة بسببه

وفجأة رأيه أمامي يطلب المزيد من المال.. ليلى فتاة تبلغ من العمر 29 سنة، تعرضت للابتزاز والتهديد الرقمي لما يزيد عن أربعة سنوات، من طرف خطيبها السابق التي كانت تجمعهما علاقة حب، انتهت منذ وقت قصير، ولكنهما بقيا في اتصال واستمريا في التواصل عبر الإنترنت. بعد فترة طويلة من انفصالهما، قام خطيبها السابق بإرسال صورهما الحميمة التي التقطها بغير علم منها وهي في حالة ضعف ظنا منها أنه لن تنخدع به، وهو ما تسبب في حالة من الصدمة والذعر لدى ليلى، وبعد ذلك، بدأ خطيبها السابق بالتهديد بنشر هذه الصور إذا لم تقابله وتعود معه أو ترسل له المال، كانت ليلى تشعر بالضعف والعجز في مواجهة هذا الابتزاز، ولم ترد التوجه للقضاء، بدلا من ذلك قررت ليلى التصرف بشكل سري وترسل المال لخطيبها السابق لتجنب نشر الصور. لم تكن ليلى تعلم أن هذا السلوك قد يؤدي إلى مزيد من الابتزاز في المستقبل، مع مرور الوقت كانت ترضخ لطلباته خوفا من الفضيحة والتشهير بسمعتها، وهذا ما زاد الطين بلة، حيث كان يستغلها جنسيا كلما أراد ذلك، رغما



عنها، مهددا إياها بإرسال كل ما لديه من صور وفيديوهات إلى أبيها و إختها، وكان يطالبها بالمال كل مرة يلتقي بها.. بات خطيب ليلى السابق يرسل لها رسائل جديدة لطلب المال، وأصبحت تشعر بأنها محاصرة في هذا الابتزاز السام. مرت الأيام وأعاد الكرة مرارا، لكن ليلى هذه المرة لم تطع ابتزازاته، فكانت النتيجة أن فتح صفحات باسمها في الفايسبوك ووضع رقمها الهاتفي الخاص وصورها، بل تعداه وأرسل كل ما لديه من صور وفيديوهات إلى إختها.. طردت ليلى من المنزل وعاشت المرارة والألم، بعد ذلك قررت القيام بالإجراءات اللازمة للتعامل مع الموقف بشكل صحيح، وضعت ليلى شكاية في مخفر الشرطة وأبلغتهم بما حدث، وبدأوا في التحقيق في الأمر وتتبع هوية خطيبها المبتاز. ولحسن الحظ، تمكنوا من القبض عليه ومحاكمته بتهمة الابتزاز تعلمت ليلى من هذه التجربة

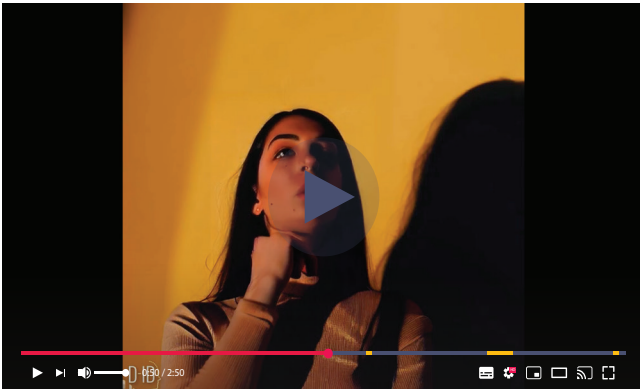


<https://aljiha8.com/archives/p=14717>

السيئة أنها يجب عليها توخي الحذر في التعامل مع الأشخاص الذين تثق بهم، وعدم السماح لأي شخص بالتحكم فيها أو التحكم في حياتها الشخصية. أصبحت أكثر حذرا في مشاركة المعلومات الشخصية عبر الإنترنت. فقدت ليلى الثقة في الكل.. فقد نفسها. بالنسبة ليلى، لم يكن فقط عنفا نفسيا واستغلالا جنسيا، لقد كان بمثابة نار أحرقت حياتها ودمرتها.

## مجهول معتدي... برسائل خبيثة

من الرباط إلى مكناس، طليمة 26 سنة هي الأخرى إحدى ضحايا العنف السيبراني، بعدما كانت طليمة تستعد لشراء لوازم زفافها مع اقتراب مواعده، بدأت تبحث عن خياطة يكون عملها متقنا وذو جودة وتلتزم بالمواعيد، فكان الأنترنت هو وجهتها الأولى والطريقة المناسبة للبحث، دخلت لعدة صفحات في مواقع التواصل الاجتماعي، وأرسلت لعدة خياطات مصمومات لألبسة تقليدية، تطلب نوع الألبسة المتوفرة ونوع الأثواب ومجموعة من الأمور، بعد ذلك توصلت بجواب من خياطة بسرعة فائقة كأنها كانت تعرفها، بعد أخذ ورد في الكلام بخصوص الألبسة، وعدتها أنها سترسل لها في المساء مجموعة من الموديلات الحديثة في السوق، بحجة أنها ليست في المحل. في المساء توصلت طليمة بكم من الرسائل، عندما فتحتها فإذا بها ترى صوراً إباحية جنسية مخلة وصور لأعضاء تناسلية، الخياطة أصبحت خياطا، انتحال شخصية والتحرش بالنساء وابتزازهن، صدمة قوية وخوف عاترها بما توصلت به، لم تكن تعرف ماذا يجب عليها فعله، لم تكن لديها الشجاعة للتحدث مع أحد، وكيف لها أن تتصرف في

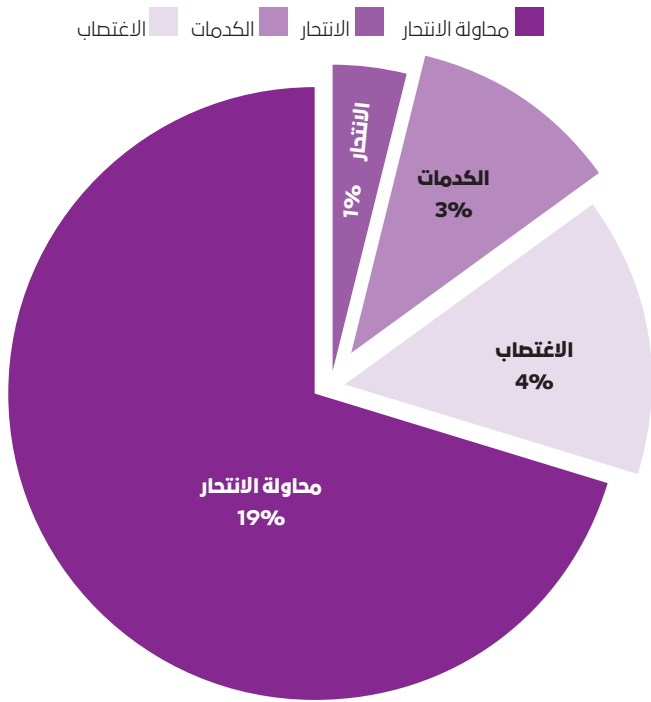


<https://aljiha8.com/archives/p=14717>

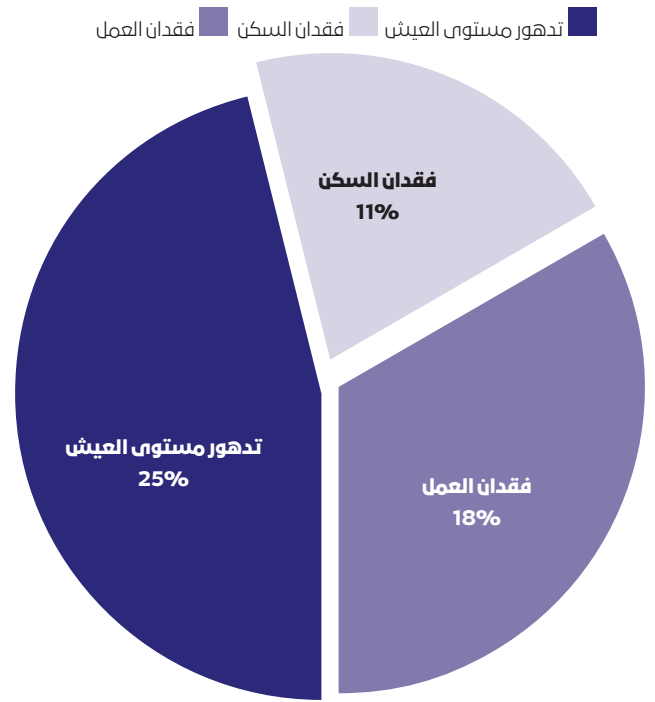
هذه الكارثة.. تشجعت طليمة وحذفت تلك الرسائل وجميع المحادثات وأغلقت جميع حساباتها الشخصية، ومع ذلك بقي في نفسها نوع من الإثم، خاصة أن مبادرة التواصل كانت من طرفها، لم تضع طليمة شكاية بسبب الخوف من سمعتها وأن موعد زفافها اقتراب، وعادت طليمة لإعداد زفافها بعيدا عن الإنترنت رغم الحرق التي أصبغت بها و أوقعتها في هذا الموقف.

# آثار نفسية واجتماعية واقتصادية وصحية وخيمة.. وجرائم إلكترونية تسرق أمن النساء في الواقع

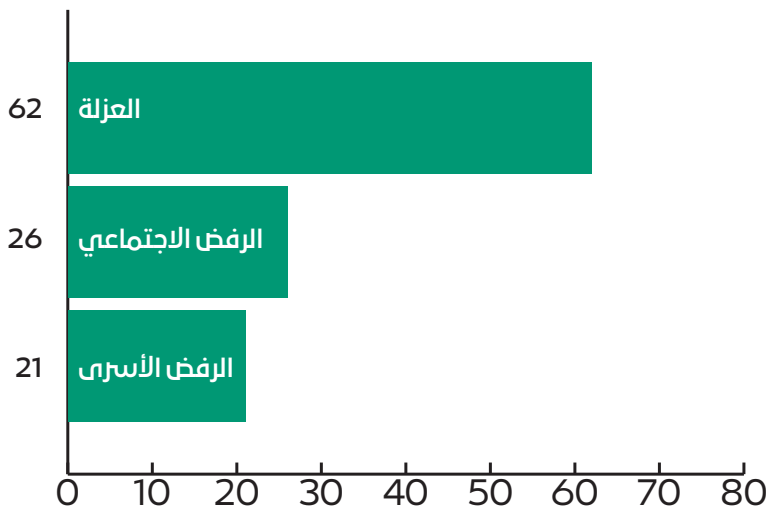
## آثار العنف الرقمي على مستوى الصحة الجسدية



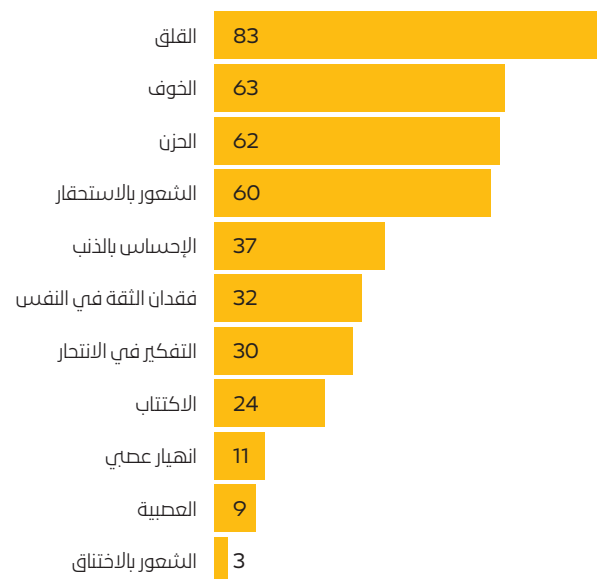
## آثار العنف الرقمي على المستوى الاقتصادي



## آثار العنف الرقمي على المستوى الاجتماعي



## آثار العنف الرقمي على مستوى الصحة النفسية



قالت بشرى عبدو، رئيسة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة في تصريح لها، إن خطورة العنف الرقمي تكمن في قدرته على تطوير آليات خاصة به تجعل تأثيره مستمرا ومتجددا في النطاقين الزمني والمكاني، الشيء الذي يجعله أكثر خطورة في إلحاق الأذى بالنساء، موضحة أن هذه الخطورة يمكن أن تشمل الطرد من العمل أو التعنيف أو مغادرة أقسام الدراسة بالنسبة للطالبات أو التلميذات أو تغيير المقر السكني، كما يمكن أن تصل أحيانا إلى الإقدام على الانتحار، وأشارت المتحدثة نفسها أن مراكز الاستماع التابعة للجمعية، ومنذ تسجيل أول حالة لهذا النوع من العنف سنة 2016، سجلت العديد من محاولات الانتحار، وهناك حالة انتحار سببها العنف الرقمي.

وفي إطار الجهود التي تكرسها جمعية التحدي للمساواة والمواطنة لمحاربة هذا النوع الجديد من العنف، أفادت رئيسة الجمعية في حديثها أن الجمعية أطلقت تطبيقا إلكترونيا جديدا "سطوب العنف الرقمي"، الذي يعد تطبيقا مبتكراً وسهل التحميل والاستعمال؛ لأنه يعتمد لغة تفاعلية بسيطة مصمم لتزويد ضحايا العنف الرقمي ببيانات ومعلومات غنية وعملية تشمل نصوصا تشريعية وأحكاما ومساطر قانونية، بالإضافة إلى أسماء وأرقام وعناوين مختلف الجهات المتدخلة، كما يوفر عددا من النماذج المفيدة للنساء من الضحايا الفعليين أو المحتملين عن كيفية التعاطي مع العنف الرقمي.

وللتصدي لهذه الظاهرة تشدد بشرى على ضرورة التبليغ وتوقيف أي معتد يتجاوز حدوده مادام هناك هذا الفعل، وتعزو المتحدثة ذاتها أسباب عدم التبليغ والإفصاح إلى الخوف من المحيط الأسري وتهديدات المعتدي بالإضافة إلى الجهل بالقوانين أو عدم إعطاء الأمر أهمية، بحيث كشفت دراسة قامت بها جمعية تحدي للمواطنة والمساواة، أنه من أصل 215 ضحية للعنف الرقمي 34 بالمائة فقط قمن بتبليغ السلطات أو أحد أفراد العائلة أو أحد الأصدقاء أو الصديقات، في حين أن 66 بالمائة لم تستطعن الإفصاح عما لحق بهن من عنف لأي كان.

بهدف التصدي للعنف ضد المرأة بطريقة متكاملة، أصدرت جمعية التحدي للمساواة والمواطنة، بشراكة مع سفارة هولندا بالمغرب، دليل توصيات لتقوية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الرقمي، من بين أبرز التوصيات المذكورة:

**1. الوقاية والتوعية بالعنف السبيراني:** إشراك وسائل الإعلام العامة والخاصة في هذه الحملات الوقائية ضد العنف السبيراني، الهدف منها هو زيادة الوعي بمخاطر العنف السبيراني وطرق مكافحة ومنع هذا النوع من العنف؛ تشجيع السلطات الوطنية المختصة، مثل وزارة الصحة والتعليم والداخلية وحتى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي على القيام بحملات وقائية على المستوى الوطني.

**2. إنشاء هيئة وطنية مسؤولة عن الإشراف على أمن المواطنين على الإنترنت:** إنشاء سلطة، بموجب القانون، تكون مخولة، على سبيل المثال، لتقديم المعلومات والنماذج العملية حول العديد من المجالات المتعلقة بالأمن على الإنترنت، وإرشادات عامة حول ما يمكن للضحايا فعله، للإبلاغ عن العنف السبيراني، وتوفير تكوينات في هذا المجال عبر الإنترنت، لجميع المستويات؛

**3. إنشاء وحدات متخصصة داخل الشرطة / الدرك للتعامل مع حالات العنف السبيراني:** إنشاء وحدات متخصصة بالعنف السبيراني، مع وجود نساء في الفريق، لتلقي الشكاوى والتحقيق في جرائم العنف السبيراني. التنصيص على وجوب إعطاء الأولوية للتنبيهات المتعلقة بارتكاب أعمال عنف، حتى عبر الإنترنت، والتي تهدد السلامة الجسدية والجنسية والنفسية للمرأة. التنصيص على إلزام هذه الوحدات المتخصصة بالاستماع والبحث عند تلقي

الشكاوى وإبلاغ المشتكيات بكافة حقوقهن، والتنهيص على إمكانية سماع ضحايا أنواع معينة من العنف الإلكتروني، في حضور أخصائي نفسي أو مساعد اجتماعي.

**4. توفير التكوين لموظفي القطاع الحدي، الاجتماعي، التعليمي، بالإضافة إلى قوى الأمن والقضاة في مجال العنف السيبراني.**

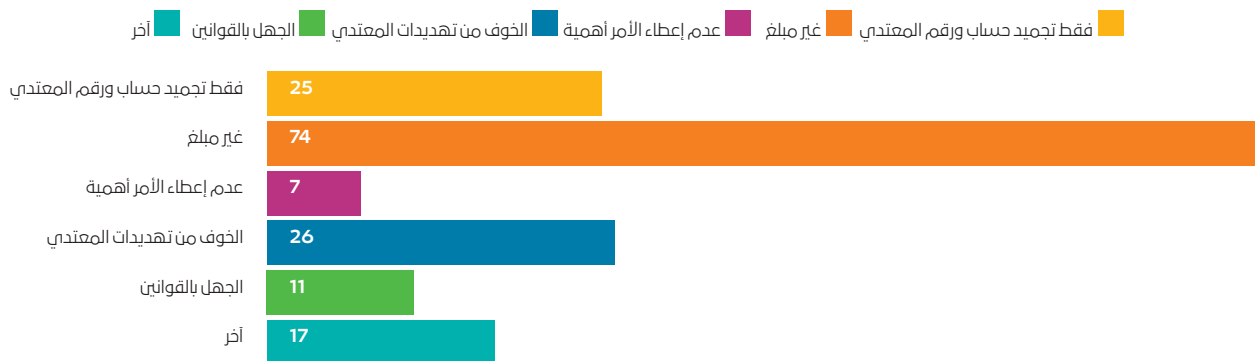
في هذا المنحى، قالت صفاء السعدي نائب وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالخميسات ورئيسة الخلية المحلية ضد العنف، إن مسألة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العالم الرقمي، هي مشكلة تواجهها الكثير من النساء في المجتمعات العربية والإسلامية، مضافة أن الضابطة القضائية في حاجة ماسة لخلية وضابطات متخصصات في الميدان، بحيث إن هناك نقصا كبيرا في عدد الموارد البشرية لمواكبة ودراسة جميع القضايا.

وأوضحت السعدي أن النساء، تمثل واحدة من أكثر الفئات المعرضة للعنف الرقمي، وهذا يشمل العنف الجسدي والنفسي والاكراهات المختلفة التي تمنعها من تحقيق حقوقها والمشاركة بكامل قدراتها في المجتمع، وهو ما دفع العديد من المنظمات النسائية والحقوقية إلى النهوض بحملات توعية للتحرك من هذه المشكلة.

وفي هذا السياق، أشارت وكيل الملك إلى أهمية توفير الحماية والدعم اللازمين للنساء المعرضات للعنف الرقمي، مع التأكيد أن القانون يحمي حقوق النساء وينص على العقوبة الصارمة لمرتكبي الجرائم ضدهن، كما أضافت أنه يجب التحري عن جميع الشكاوى المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتقديم الدعم اللازم للنساء اللواتي يعانين من هذه المشكلة بالإضافة إلى ضرورة العمل بشكل تشاركي مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني.

ولمعالجة مخاطر العنف الافتراضي، دعت صفاء السعدي إلى ضرورة توفير المزيد من الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعرضات لهذا العنف، وتعزيز التوعية حول هذه المشكلة، وتشجيع المرأة على التحدث عن تجاربها والتبليغ عن أي حالات عنف قائمة؛ لأن النساء مازلن لا تتجرأن على سلك المسطرة القانونية عن طريق التبليغ لدى مصالح الأمن، إما بفعل التقاضي كما هو حاصل في المجتمع الواقعي أو نتيجة طول مسار التبليغ وتتبع الشكاية إلى نهايتها أو خوفا من نظرة المجتمع.

## أسباب عدم التبليغ أو الإفصاح



المصدر: العنف الرقمي في المغرب، دراسة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة سنة 2020

جدير بالذكر أن القانون رقم 103.13 المتعلق بمدايرة العنف ضد النساء، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام عمدا، وبأبي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها. كما يعاقب بنفس العقوبة، من قام عمدا وبأبي وسيلة، بتثبيت أو تسجيل أو بث أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص، دون موافقته.

وتنص المادة 2-447، أنه يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام بأبي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو هورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياء الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم.



**مسابقة صحافة**

**البيانات المفتوحة**

البيانات المفتوحة في خدمة قضايا الفضاء المدني

**Open Data Journalism Competition.**